

التضحية بالمشيشي لا تحل أزمات قيس سعيد والغنوشي

لا حل في الأفق ما لم يتنازل الفرقاء عن شروطهم المسبقة



لا أحد يمكنه رفع سقف التفاوض

أربكت الرئيس قيس سعيد، لكن الإرباك الأوضح سيكون على رئيس البرلمان الذي ظهر في حملات إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي في صورة "المنقذ" بسبب دوره في اللقاءات التي عقدها المشيشي في ليبيا وقطر والعودة التي تلقاها بشأن الدعم المالي والاقتصادي.

عمل إعلام حركة النهضة الذي يترجم نفوذه على مواقع التواصل إلى الترويج إلى أن تونس مقبلة على حل مشكلاتها بسبب صداقات الغنوشي، وأنه هو الشخصية السياسية الوحيدة القادرة على جميع البلاد، وبدأ هذا الإعلام بالترويج لاستطلاعات رأي تقول إن رئيس البرلمان بات يحصل على نسبة عالية من نوايا التصويت في الانتخابات القادمة مقدما على قيس سعيد، ردا على الاستطلاعات

أخرى موجهة تقول إن الغنوشي يحتل مرتبة متقدمة في قائمة من يعتبرهم التونسيون أسوأ الشخصيات بليها فيها على العريض رئيس حكومة الترويكا السابق.

وكان من الواضح أن النهضة بدأت تشتغل على تغيير صورة رئيسها في مناخ سياسي محلي لا يريد أن ينسى تاريخ الرجل وينظر إليه برؤية بالرغم من التقلبات الفكرية التي عاشها خلال عقود وجعلته ينتقل من النقيض إلى النقيض، من فكر إخواني متمسك بتطبيق الشريعة إلى أفكار غربية تشدد الديمقراطية كهدف وتبذر الظهور للشريعة والأفكار القديمة.

ولا يبدو الهدف من الحملة هو كسب ود السياسيين، وإنما تقديمه للتونسيين كمنقذ كونه يمتلك علاقات خارجية قوية وقادرا على جلب التموليات والدعم، بما في ذلك توفير اللقاحات من "أصدقائه" القطريين، الذين لازموا الصمت، ولم يقولوا إن كانوا سيدعمونه أم أنهم يلبعون بدورهم على الوقت لتحسين صورتهم.

يريد أن يظهر كرجل حلول ولديه علاقات خارجية متينة ويحرك العجبة من وراء ستار الحكومة ورئيسها المشيشي، ورئيس جمهورية يريد قبل أي حديث أو مبادرات استعادة صلاحياته كرئيس جمهورية والإسماك بالمملات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والتعامل معه كرئيس شرعي وحيد كونه منتخبا بشكل مباشر وبنسبة تصويت عالية.

وتقول أوساط تونسية إنه لا حل في الأفق ما لم يتنازل الفرقاء عن شروطهم المسبقة، فليست إقالة المشيشي هي من ستجسر الهوة بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان أو تحل المشكلات المتزايدة في البلاد، وعلى العكس ستدفع إلى خسارة وقت جديد في الجدل حول من تعود له أولوية اختيار رئيس حكومة الرئيس سعيد أم البرلمان، وستبدد المناورات والمحاصصات ونصل في النهاية إلى حكومة تحوز على ثقة مجموعة محدودة وتنتقل بوجهها سهام النقد منذ اللحظة الأولى.

يزال يطارد أملا في أن يقبل قيس سعيد برعاية مبادرته حول الحوار. ولأن المشيشي لا يقبل بالاستقالة، ولأن الحزام السياسي الداعم له وخاصة حركة النهضة تريد أن تجعله ورقة في أي حوار ينتهي بالحفاظ على مكاسبها، وخاصة بقاء الغنوشي على رئاسة البرلمان، فإن المعارضة الضعيفة والتي لا تمتلك أي أوراق بيدها تراهن فقط على أن يمر قيس سعيد إلى تفعيل الفصل 80 واعتبار البلاد مهددة ويبادر إلى حل البرلمان والإسماك بالحكومة وإدارتها بشكل مباشر.

ودعا غازي الشواشي الأمين العام للتيار الديمقراطي رئيس الجمهورية إلى "ممارسة صلاحياته في إطار مجلس الأمن القومي للحفاظ على وحدة الدولة".

أكد أمين عام التيار (الحزب المحوري في حوارات بعض الأعران التي يتوجب التحقيق فيها ومحاسبة المعنيين بها"، في رد بارد على الجدل مفاده أن ما جرى لا يستحق كل هذه الضجة.

ورغم أن الحملة موجهة بصفة مباشرة إلى المشيشي، لكن حركة النهضة تجد نفسها هي المتهم في القضية كونها الحامية لرئيس الحكومة والمتمسكة به، ولو إلى حين، كورقة في معركتها مع قيس سعيد الذي جمع في كلمته المسجلة أصام رئيس الحكومة بين قضية الشباب وبين قضايا كثيرة بينها ما يخص رفع الحصانة عن برلمانيين، وأخرى تتعلق بمن يستهدفونه بالنقد على مواقع التواصل.

ولتطويق هذه الأزمة بادر الرئيس سعيد إلى لقاء مع أمين عام اتحاد الشغل نورالدين الطوبوي لأجل البحث عن صيغ للخروج مما أسماه الوضع المتعفن. ووفق بيان الرئاسة التونسية تطرقت المحادثة بين سعيد والطوبوي إلى "الوضع العام في البلاد واستمرار الأزمة السياسية، فضلا عن مناقشة جملة من التصورات الممكنة للخروج من الوضع الحالي الذي تمر به تونس".

ولا يمكن التوقع إن كان الرئيس قد عبر عن استعداده لتبني مبادرة الحوار الوطني كما طرحها الاتحاد، أم أن اللقاء هدفه إظهار الرغبة في فتح قنوات الحوار بشكل عاجل لتطويق أزمة سياسية تحولت إلى أزمة شاملة بعد أن بدأ أن مؤسسات الدولة تتحرك بشكل يظهر فيه كل القطاع على أنه دولة في حد ذاته.

وإذا كانت هذه الأحداث المجتمعة في وقت زمني متزامن قد

رئيس الحكومة التونسية يريد جميع الخصوم أن يحملوه مسؤولية الأزمة التي تعيشها البلاد بالرغم من أنه مسؤول تنفيذ عيّن رئيس الجمهورية قيس سعيد، ويشرف البرلمان ورئيسه راشد الغنوشي على حكومته ويضعون لها سقف تحركاتها. الجميع يبحث عن كبش فداء للتفليس عن الأزمة السياسية والاقتصادية والصحية، لكن الأزمة لا تحل سوى بحوار أشمل يبدأ من تنازل الجميع وأولهم رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان على شروطهم المسبقة. فلا تحل معركة الرؤوس بين الغنوشي وسعيد بإسقاط المشيشي.

بسبب الانتشار الواسع للفيديو وتأثيراته على صورة تونس، ومن وراء ذلك صورة الرئيس نفسه الذي داب على التأكيد على أنه هو رئيس القوات المسلحة العسكرية والداخلية، حيث بدأ من كلامه أن ما جرى يستهدف مسعاها للإسماك بوزارة الداخلية وإحاقها بصلاحيات الرئيس.

والفارقة أنه لا الرئيس سعيد ولا أي جهة تقدر على إقالة وزير الداخلية حاليا بسبب معضلة القسم، فرئيس الحكومة هو من يتسلم مهمة الداخلية، وإذا تم سحبها منه بالبرلمان أو بقرار شخصي منه فلا يمكن تعويضه وسيضطر لتكليف شخصية مؤقتة وبلا صلاحيات حقيقية لإصلاح الوزارة ذات الثقل التاريخي في الحكم.

ولا أحد يمكنه رفع سقف التفاوض بشأن حل سريع لهذه المعادلة بين الرئيس ورئيس حكومته خاصة أن مكونات الطبقة السياسية توظف كل أزمة تزيد إخراج خصومها وإرباكهم، لأجل ذلك يجري التعامل مع حدث أمني للمطالبة بإقالة المشيشي، وهو مطلب محوري في حزام رئيس الجمهورية الذي يضعه كشرط للدخول في أي حوار وطني سواء مع الغنوشي بصفته رئيس البرلمان أو مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي ما

جديا في الحادثة، وتناقلت التصريحات التي تتبرأ من العلية من المشيشي نفسه ومن البرلمان ومن حركة النهضة، خاصة أن الحادثة سبقتها حادثة أكثر عنفا بعد تسريبات عن مقتل شاب منهم بالترويج للمخدرات تحت التعذيب، ثم محاصرة عمال إحدى المحليات التي يرأسها محام محسوب على النهضة لإذاعة محلية انتقدت أداء هؤلاء العمال. وقاد هذا إلى تحرك إعلامي وشعبي واسع مندب بهذه العمليات المتزامنة انطلاق من مواقع التواصل الاجتماعي ثم نزل إلى الشارع.

وركبت الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والحقوقية على الموجة ولو متأخرا وحملت رئيس الحكومة مسؤولية الصناد والمطالب بإقالته لكونه وزيرا للداخلية وإتهمته بالتساهل وأن فترة إدارته للوزارة انحرفت بالمؤسسة الأمنية عن مهامها.

وظهر الرئيس التونسي في أقصى درجات الغضب خلال كلمة مسجلة للقاء بينه وبين المشيشي ووزيرة العدل المؤقتة حسناء بن سليمان (تنهض بدور الوزير بانتظار القسم المؤجل لجموعه من الوزراء برفض قيس سعيد أن يمكثهم من أداء اليمين)

مختار الدبابي

كاتب وصحافي تونسي



تصاعد الأوضاع بشكل غير متوقع بنيت بان مكاسب رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي التي حققها في الأسابيع الأخيرة قد تتلاشى فجأة بسبب توترات سياسية واجتماعية طارئة نجح خصومه في تحويلها إلى ورقة ضد، وهو وضع قد يقوده إلى التضحية برئيس الحكومة هشام المشيشي لإظهار الرغبة في إنجاح الحوار الوطني، وفتح قناة تواصل متينة مع الرئيس قيس سعيد.

وبات المشيشي بوصفه رئيسا للحكومة ووزيرا للداخلية قبلة لغضب شعبي واسع بعد سرعان فيديو عن قيام عناصر من الشرطة بنزع ثياب أحد الفتيان والتجوال به عاريا بين الناس، وفشل بيان للداخلية يقول إن الفتيان، ذي الخمسة عشر عاما، قد كان في حالة سكر مطبق وأنه هو من خرج عاريا إلى الشارع في تهفة الغضب خاصة أن الفيديو الذي راج على نطاق واسع يقول العكس تماما.

بعد ذلك قالت الوزارة إنها أوقفت الشرطين المتورطين وأنها فتحت تحقيقا جديا في الحادثة، وتناقلت التصريحات التي تتبرأ من العلية من المشيشي نفسه ومن البرلمان ومن حركة النهضة، خاصة أن الحادثة سبقتها حادثة أكثر عنفا بعد تسريبات عن مقتل شاب منهم بالترويج للمخدرات تحت التعذيب، ثم محاصرة عمال إحدى المحليات التي يرأسها محام محسوب على النهضة لإذاعة محلية انتقدت أداء هؤلاء العمال. وقاد هذا إلى تحرك إعلامي وشعبي واسع مندب بهذه العمليات المتزامنة انطلاق من مواقع التواصل الاجتماعي ثم نزل إلى الشارع.

وركبت الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والحقوقية على الموجة ولو متأخرا وحملت رئيس الحكومة مسؤولية الصناد والمطالب بإقالته لكونه وزيرا للداخلية وإتهمته بالتساهل وأن فترة إدارته للوزارة انحرفت بالمؤسسة الأمنية عن مهامها.

وظهر الرئيس التونسي في أقصى درجات الغضب خلال كلمة مسجلة للقاء بينه وبين المشيشي ووزيرة العدل المؤقتة حسناء بن سليمان (تنهض بدور الوزير بانتظار القسم المؤجل لجموعه من الوزراء برفض قيس سعيد أن يمكثهم من أداء اليمين)

تواتر الاحتجاجات والإضرابات في تونس ينذر بانفجار اجتماعي وشيك

وأكد التقرير أن مطالب أكثر من نصف التحركات الاحتجاجية التي شهدتها شهر مايو بنسبة 55 في المئة، اجتماعية أو اقتصادية، وأنها شملت بالأساس قطاعات عمومية بنسبة 45 في المئة، مقابل 15 في المئة فقط للقطاع الخاص، وأن بقية المطالب تتوزع بطريقة متقاربة بين القطاع البيئي والقطاع القانوني بنسبة 10 في المئة، ثم القطاع التربوي 7 في المئة والقطاع الصحي 8 في المئة والحق في الماء 6 في المئة.

ويعزّز تنوع أشكال الاحتجاجات وارتفاع وتيرتها سيناريو العدوى الاجتماعية بين المدن والولايات، في ظل تردّي الوضع الذي أصبح واقعا معيشيا "مؤلما" في كل جهات البلاد، ما ينذر بحالة من الانفلات الاجتماعي.

وأفاد استاذ علم الاجتماع محمد الجويلي أن "كل المؤشرات الآن تدل على الذهاب نحو انفجار اجتماعي، في ظل العجز السياسي والقطعية القائمة بين مكونات السلطة، فضلا عن بروز الصحة وانتشار الوباء، مع بروز مستجدات جديدة من يوم إلى آخر (حادثة شاب سيدي حسين)، تنذر بصيف ساخن جدا ومنازم حتى نهاية العام".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الأزمة السياسية لم تحل بعد، ما أفزح حقا اجتماعيا متماميا مدفوعا بالأزمة الصحية وتناجها الوخيمة، علاوة على غلاء الأسعار بطريقة جنونية، وكل المؤشرات الآن تنذر بذلك".

وتشد على أنه "إذا لم تراجع المنظومة السياسية حساباتها قبل فوات الأوان، فستقول الاحتجاجات كلمتها".



ولفت تقرير المنتدى إلى أن الاحتجاجات التلقائية ناتية في المرتبة الأولى بنسبة 57 في المئة من جملة الاحتجاجات المسجلة خلال شهر مايو 2021 مقابل 42.9 في المئة بالنسبة إلى الاحتجاجات المنظمة وهو ما يفسر حالة الاحتقان التي يتخبط فيها عدد من فئات المجتمع إذ أصبحت البيات الاحتجاج تتجه أكثر فأكثر نحو العنف وعلق الطرقات.

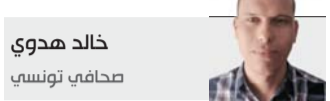
وعمّقت جائحة كورونا من أزمات التونسيين وزادت من منسوب الفقر بالبلاد، حيث أن العديد من الأسر التونسية وجدت نفسها متخبطة في مربع الفقر، وسط تهديد خطير من اندثار الطبقة الوسطى في السلم الاجتماعي بالبلاد.

وسبق أن قال وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي إن بلاده ستتمتع بمليون و100 ألف أسرة مساعدات اجتماعية ضمن إجراءات مكافحة الفقر، مشيرا في تصريح صحفي إلى أن 300 ألف أسرة جديدة أصبحت تحتاج إلى مساعدات حكومية بعد جائحة كورونا.

ويلخ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 742 ألف شخص من إجمالي السكان التستطيين الذين يفوق عددهم 4.1 مليون شخص، فيما تؤكد البيانات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية أن نسبة الفقر تقدر حاليا بـ15.2 في المئة.



عجز سياسي يفتح الطريق على المجهول



خالد هودي صحافي تونسي

تونس - أفزح التواتر السياسي القائم بين رؤوس السلطة وتفاقم الأزمات في تونس واقعا شعبيا غاضبا كرسسته الاحتجاجات اليومية المتواترة في مختلف مناطق البلاد، وغذته الجائحة الصحية التي دخلت موجتها الرابعة، فضلا عن ارتفاع مشط للأسعار مقابل ضعف الأداء السياسي في التعاطي مع الأزمات.

وأكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقرير صادر عنه حول الاحتجاجات الاجتماعية أن عدد التحركات الاحتجاجية المرصودة خلال شهر مايو الماضي تضاعف ليلعب 1155 تحركا مقابل 516 تحركا فقط خلال شهر مايو 2020 و841 تحركا في أبريل 2020.

وأوضح التقرير أن خارطة الاحتجاجات لم تتغير كثيرا خلال شهر مايو 2021، مبرزا أن "ولاية (محافظة) قفصة ما زالت تحتل المرتبة الأولى في ترتيب المناطق الأكثر احتجاجا مسجلة 242 تحركا، أي أكثر من 20 في المئة من مجموع التحركات التي عرفها الشهر، يليها إقليم تونس العاصمة (أربع ولايات) بـ186 تحركا باعتباره مركز القرار ومقر السيادة والتي تضطر أغلب التحركات إلى الانتقال إليه خلال مسار الضغط لتحقيق مطالبها".

وأضاف أن "ولاية قابس تأتي في المرتبة الثالثة بـ89 تحركا تليها ولاية سوسة بـ75 تحركا" لافتا إلى أنها تعدّ قفصا جديدا لم يكن يعرف نفس منسوب التحركات والاحتجاجات في السنوات السابقة، وإلى أن ولايتي القيروان وتطاوين تحتلان المرتبة الخامسة مناصفة.

ولتن أقرت شخصيات سياسية بمشروعية الاحتجاج بما هو حق يحفظه الدستور، فإنها حذرت من سيناريو تواصل تردّي الأوضاع وانهاير أسس الدولة، ما سيؤدي إلى انفجار اجتماعي. وحملت الطبقة السياسية الحاكمة مسؤولية ما يجري، مطالبة رئيس الحكومة هشام المشيشي بالرحيل.

وأفاد أمين عام التيار الديمقراطي غازي الشواشي أن "التحركات الاجتماعية مشروعة بسبب تردّي الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار، والدولة اليوم أصبحت مهددة بالإفلاس وتستجدي الصناديق والدول لتتحمّن من خلاص قروضها وليس من أجل الاستثمار والتشغيل وخلق الثروة". وقال في تصريح لـ"العرب"، "أصبحنا ندور في حلقة مفرغة بسبب انعدام الرؤية لحكومة المشيشي المشلولة بـ16 وزيرا ووزراء يشغلون بالنيابة، والأرقام كلها مفرغة والدولة على حافة الانهيار والانفجار الاجتماعي".

وبراي الشواشي "هناك فشل ذريع في مهمة تحسين الأوضاع وأزمة مؤسساتية بين رؤوس السلطة، وكل طرف يسعى لتعطيل الآخر وهذا ما عطّل آلة الإنتاج وسن القوانين، وقد تعلن الدولة بين شهري يوليو وأغسطس القادمين عن عدم خلاص ديونها".

وبالعودة إلى التقرير فقد أبرز أن أغلبية التحركات جاءت في شكل اعتصامات، وتم خلال شهر مايو الماضي تسجيل نحو 577 يوم اعتصام وأن ذلك مثل "آلية بدأ يعتمد عليها الفاعلون الاجتماعيون لما تنسّم به من بعد تنظيمي وما تفرض من ضغط عال على الطرف الرسمي وديمومة تدفع نحو إجباره على التفاعل مع المطالب المرفوعة".



عجز سياسي يفتح الطريق على المجهول